اللجنة ناقشت الحساب الختامي للوزارة للسنة المالية 2016/2015 بحضور الشيخ خالد الجراح

«الميزانيات» : مخالفات مرورية في «الداخلية» لم يتم تحصيلها لسنوات عديدة

أعضاء لجنة الميزانيات

الجانب الحكومي

- عبدالصمد : أكدنا على ضرورة قيام الإدارة الجديدة بالتعاون مع كل الأجهزة الرقابية وخاصة ديوان المحاسبة
- الشؤون المالية والإدارية في الوزارة بحاجة إلى مزيد من الضبط والربط وفق القوانين والتعاميم المالية المنظمة
- معالجة أوجه القصور ومراعاة الدقة في احتساب المبالغ الصحيحة لإيجارات مساحات تقديم خدمات الطباعة
- تكليف «المحاسبة» التحقيق في مصاريف بند الضيافة والرحلات نظرا لاستمرار عدم الالتزام بما هو مقدر في الميزانية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية الكويتية الحساب الختامي لوزارة الداخلية للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنها بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي ان اللجنة اكدت خلال الاجتماع امس ضرورة قيام الإدارة الجديدة بالوزارة بالتعاون مع كل الأجهزة الرقابية وخاصة ديوان المحاسبة "لاسيما انه أورد في تقريره ما يفيد عدم تعاون الوزارة وتزويدها أحيانا ببيانات متضاربة وعدم الرد على مكاتباته".

ودعا الى وجود آلية لتفادي ذلك وتمكين ديوان المحاسبة من القيام باختصاصاته القانونية في مراجعة وفحص أي مستندات أو سجلات يراها ضرورية لأعماله الرقابية.

وذكر عبد الصمد انه تبين للجنة حاجة الشؤون المالية والإدارية في الوزارة الى مزيد من الضبط والربط وفق القوانين والتعاميم المالية المنظمة خاصة أن جل ملاحظات التقارير الرقابية تتركز في هذا الجانب.

واوضح ان اللجنة وجهت الى ضرورة معالجة اوجه القصور في تحصيل الإيرادات وخاصة المتعلقة بالمخالفات المرورية التي لم يتم تحصيلها لسنوات عديدة وضرورة مراعاة الدقة في احتساب المبالغ الصحيحة عن إيجارات مساحات تقديم خدمات الطباعة في مواقع الوزارة المختلفة وخلق فرص جديدة لتنمية تلك الإيرادات.

وافاد بانه سيتم تكليف ديوان المحاسبة التحقيق في مصاريف بند الضيافة والرحلات نظرا لاستمرار عدم الالتزام بما هو مقدر في الميزانية وتنبيه اللجنة المستمر لها لمعرفة ما إذا كانت تشوبها اي مآخذ او ملاحظات وتزويد اللجنة بتقرير حيالها

مطالبات بضرورة وقفها امتثالاً للتوصيات التي أصدرتها الجهات الرقابية

نواب : لن نترك مناقصة «الأنابيب النفطية» تمر مرور الكرام

- النصف : المهلة المتاحة أمام الحكومة لإصلاح فساد المناقصة لن تكون مفتوحة
- السويط : على وزير النفط إيقاف مسلسل العبث في ما يخص مناقصة الأنابيب النفطية

ياكان النصف

تامر السويط

ما زالت قضية ترسية مناقصة الأنابيب النفطية تشغل الساحة البرلمانية وسط مطالبات بضرورة وقف ترسية المناقصة امتثالا للتوصيات التي اصدرتها الجهات الرقابية بشأن سلامة المناقصة.

وأكد النائب ياكان النصف أن «الأنابيب النفطية» تمثل أحد أوجه سوء الإدارة العامة للدولة من حيث تعامل مجلس الوزراء وجهاز الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية مع حالات فساد واضحة وتم كشفها في تحقيق أجراه ديوان المحاسبة مشددا على أن مسؤولية سوء الإدارة العامة يتحملها رئيس الوزراء بحكم الدستور والتفسيرات الدستورية.

وقال النصف في تصريح صحافي إن المخاطبات والمراسلات وجميع المستندات التي تضمنها تقرير التحقيق لديوان المحاسبة وما تحمله من تاشيرات لعدد من المسؤولين والوزراء تضع المسؤولية السياسية في ملعب رئيس الوزراء الذي عليه أن يمارس دوره كرئيس للحكومة ويوجه بإلغاء المناقصة بناء على تقرير ديوان المحاسبة وإعادة طرحها وإحالة كل المخطئين إلى النيابة العامة. وشدد النصف على أن المهلة المتاحة أمام الحكومة لإصلاح فساد مناقصة «الأنابيب النفطية» لن تكون مفتوحة موجها رسالة الى رئيس الوزراء «إما أن تنتصر للإصلاح أو تنتصر له نحن بأدواتنا الدستورية».

من جانبه طالب النائب تامر السويط وزير النفط بإيقاف مسلسل العبث في ما يخص مناقصة الأنابيب النفطية لافتا إلى أن البعض يدفع بإصرار نحو ترسية هذه المناقصة على شركة هندية كمقاول للمشروع رغم المشاكل التي تحيط بهذه الشركة.

واستغرب السويط في تصريح صحافي إصرار البعض على ترسية المناقصة على الشركة المذكورة رغم وجود تقارير تشير إلى تأخير الشركة في مشروع مركز التجميع 31 في نفط الكويت لمدة 15 شهراً مما كلف المال العام خسائر تقدر بـ2.250 مليون دولار.

وأضاف السويط: ما السبب في إصرار البعض على ترسية مناقصة الأنابيب النفطية على هذا المقاول المتعثر الذي كلف الدولة خسائر بمبالغ كبيرة معتبراً أن ذلك يعكس مدى حجم التهاون والتنفيع في وزارة النفط.

ووجه السويط حديثه إلى الوزير بقوله «إذا لم تقم بمسؤولياتك وإيقاف مسلسل العبث فساقوم بمسؤولياتي كاملة والتي من أهمها الدفاع عن المال العام ومقدرات البلد» مؤكدا أن أموال الشعب الكويتي ليست عرضة للمتنفذين.

بمباركة حكومية من ممثلي وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية والعدل

«التشريعية» توافق على رفع سن الحدث إلى 18 عاماً

اللجنة التشريعية

كشف رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب محمد الدلال عن موافقة اللجنة بإجماع الحضور على رفع سن الحدث إلى 18 سنة بمباركة حكومية من ممثلي وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والداخلية والعدل.

واعتبر الدلال هذا الإجماع النيابي الحكومي دليلاً ثابتاً على تعاون السلطتين من اجل تحقيق المصلحة العامة وقال إن الاقتراحات التي تم بحثها في هذا الصدد هي ٥ اقتراحات منها تعديلات على القانون مشيرًا إلى أن إجماع الحضور بني على توافر الوازع الشرعي وعليه تم اتخاذ القرار.

وشدد الدلال على ضرورة الانتهاء من صياغة التقرير بأسرع وقت ورفعه إلى مجلس الأمة حتى يتنسى إدراجه على جدول أعمال جلسة ٣١ يناير أو ١ فبراير على أبعد تقدير مشيرًا إلى أن اللجنة ستسعى بأسرع ما يمكن لإقرار المواضيع المدرجة على جدول أعمالها في ظل التعاون الحكومي النيابي القائم بين الجانبين.

جانب من الاجتماع

طالب الوزير بمحاسبة المسؤولين عن التجاوزات هايف : مخالفات «الكويتية» ترتقي إلى الشبهة الجنائية

- المؤسسة خالفت قواعد المناقصات وتعاقدت مع عدد من الشركات دون بيان أي عقد
- التأخر في تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة وتكرار ملاحظات الديوان

محمد هايف

أكد النائب محمد هايف أنه يحتفظ بحقه في المحاسبة مالم يقم الوزير المسؤول عن الخطوط الجوية الكويتية بمحاسبة المسؤولين عن التجاوزات والمخالفات التي اوردها ديوان المحاسبة والمتكرر بعضها لعدة سنوات ويرتقي بعضها الآخر الى الشبهة الجنائية ،معربا عن رفضه منح هؤلاء المسؤولين صك البراءة بالاكتفاء بالاحالة للتقاعد دون إحالتهم للنيابة العامة.

وقال هايف في تصريح صحفي يوم أمس " لوتحدثنا عن تجاوزات الخطوط الجوية الكويتية بشكل تفصيلي لطال بنا المقام لكن حديثي اليوم سيكون مختصراً عن بعد الملاحظات التي اوردتها تقارير ديوان المحاسبة ومنها ما اغفل لسنوات عدة".

واوضح هايف ان مخالفات وردت في تقارير الديوان متعددة ومتنوعة حول الخطوط الجوية الكويتية وفي كل اتجاه منا بدل على تهيط الادارة والاضرار بالمال العام ومصالح الدولة ،لافتا الى ان هذه المخالفات موثقة وحقائق دامغة في تقارير الديوان".

وبين هايف ان الكويتية خالفت قواعد المناقصات وما في حكمها اذ تعاقدت مع عدد من الشركات بشكل إجمالي دون بيان اي عقد على حدا ولم تزود بعروض اسعار هذه الشركات او استلام الدفعات المستردة بالاضافة الى التاخر في تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة وتكرار ملاحظات الديوان ذاتها لأكثر من ستة مالية دون حل مما يدل على سوء الإدارة وفشلها.

واضاف " ومن الملاحظات التلاعب بقسائم الوزن الزائد وادعاء فقدانها ومن ثم يظهر بعد ذلك ان هذه القسائم تم استخدامها مثا اثر على ايرادات المؤسسة وكذلك ملاحظات مالية على قطع الغيار والبرمجيات واصول الشركة والقرطاسية وترفيع درجات السفر وتراكم القضايا العمالية بالاضافة الى عدم استكمال تسجيل ملكية العقارات التابعة لها في جمهورية مصر العربية.

وزاد هايف " تدني حجم الإيرادات الخارجية والتلكؤ بالرد على استفسارات الديوان وانخفاض مستوى ايرادات المؤسسة وتدنيها مايدل على سوء الإدارة وتدني مستواها وهذا اذ لم تتعمد هذه الادارة هذه الاصرفات ،لافتا الى انه من الصعوبة بمكان ان تكون هذه الممارسات دون تعمد".

وذكر هايف ان بعض المخالفات المالية والادارية يرقى الى مستوى الشبهة الجنائية ويلزم الوزير المختص اتخاذ قراره الفوري بوقف المتسبب عن هذه الملاحظات بوقفه عن العمل وإحالته للتحقيق ،مؤكداً انه ليس مع إحالة مخالفي القانون الى التقاعد ليتجو دون محاسبة او عقاب.

ودعا هايف الوزير المختص عن الكويتية الى تشكيل لجنة لفحص الملاحظات الواردة بالديوان لاتخاذ اجراءات ازاء المسؤولين عنها على ان لاتزيد مدة اعمال اللجنة عن شهر ،مشيرا الى انه لا يمكن استعراض اجمالي مخالفات الديوان والقرارات الادارية ومنها توظيف شخص من الجنسية الهندية براتب ٢٠٠٠ دينار وجعله مسؤول على كويتيين اكفء منه بالدرجة بالشهادة خاصة وانه لا يحمل شهادة البكالوريوس ويشغل منصب مدير الآن بعد ان تم كمدخل بيانات براتب ١٧٠ دينار !!.

واكد هايف ان المقاطعة السياسية اثرت في عدم محاسبة المسؤولين عن التجاوزات المتراكمة في الكويتية واصبحوا يسرحون ويمرحون دون حسيب او رقيب ،داعيا الوزير المسؤول عن الكويتية الى وقف المسؤولين عن هذه التجاوزات "والا فإننا نحتفظ بحق المحاسبة مالم يقم بدوره الفاعل في ضرب مواطن ورؤوس الفساد في هذه المؤسسة ومحاسبتم وجعلهم عبرة حتى لا يتجرأ احد على هذا الفساد في مؤسسات الدولة الاخرى".

المفقود منذ الخامس من أغسطس 2015

الشطي : على «الداخلية» المشاركة في التحقيقات الرومانية بشأن اختفاء المواطن البغلي

دعا النائب خالد الشطي الحكومة إلى بذل المزيد من الجهود الفاعلة من اجل التوصل إلى المعلومات الكفيلة بمعرفة ملابسات اختفاء المواطن العم محمد طاهرالبغلي المفقود في رومانيا منذ الخامس من اغسطس العام 2015.

وأضاف الشطي في تصريح إلى الصحافيين انه وبعد انقضاء نحو ستة وستة اشهر على اختفاء المواطن البغلي ومع عدم تحرك الحكومة الرومانية بشكل جدي فإن من واجبنا التذكير بضرورة قيام وزارة الخارجية بإبداء اهتمام أكبر بهذه القضية الانسانية والاجتماعية بالتنسيق مع الخارجية الرومانية ، مطالبا باستدعاء السفير الروماني في البلاد ومطالبته بتقديم آخر التطورات لأن بقاء الموضوع مفتوحا بلا سقف زمني ليس مقبولا . ودعا الشطي كذلك وزارة الداخلية إلى المشاركة في التحقيقات الرومانية من خلال وفد أمني يضم أمن الدولة والمباحث الجنائية ، معربا عن أمله في سرعة التوصل إلى مكان تواجد العم البغلي صاحب التاريخ الوطني ناصع البياض في أقرب وقت .

وأكد الشطي أن الحكومة الرومانية غير مهتمة ولا مكترثة باستمرار هذه المأساة الإنسانية ، مضيفا ان أسرة المواطن البغلي تشيد بجهود السفير الكويتي في رومانيا طلال الهاجري وتشد على يديه ، إلا أنها تطالب الحكومة الكويتية بجهد أكبر يقود إلى خبر مفرح . من جانب آخر أشاد الشطي بالموقف الحكومي من تعديل قانون الأحداث خلال اجتماع اللجنة التشريعية